

تقييم سياسات ودور المؤسسات المالية الدولية في مكافحة الفقر في الدول العربية

* أ. د. غياط شريف، جامعة 8 ماي 1945 قالة، الجزائر.

** أ. بن جلول خالد، جامعة 8 ماي 1945 قالة، الجزائر.

الملخص

تعتبر ظاهرة الفقر ولا ريب من اهم الظواهر التي تشغل المجتمعات الدولية وتفرض نفسها بين الحين والآخر على طاولة النقاش لتثير الجدل حول سبل القضاء عليها ونظرا للأثار المترتبة عنها والتي تؤدي إلى تعطيل المشاريع التنموية وفي البلدان التي تعاني من المشكلة لهذا فلقد تضافرت جهود المجتمع الدولي لمكافحة الفقر باعتباره هدفا استراتيجيا يسعى الجميع إلى تحقيقه حيث تصادر القضاء على الفقر قائمة الاهداف التنموية للألفية الثالثة بما يعكس تطلعات امم العالم لحياة أفضل تنمية وتطويرا وقد اتخذت المؤسسات المالية الدولية من شعار " نحو عالم خالي من الفقر " نبراسا تتهدي به وهدفا تطمح اليه وتعمل من اجل تحقيقه بهدف بلوغ إلى تحقيق التنمية في كافة انحاء العام.

الكلمات المفتاحية: الفقر في الدول العربية، المؤسسات المالية الدولية، برامج الاصلاح الاقتصادي، البنك الدولي، الصندوق النقد الدولي.

Abstract

The phenomenon of poverty There is no doubt of the most important phenomena which operates international communities and impose themselves between now and then on the table to raise the debate on ways to eliminate them and because of the implications of it and that leads to disabling developmental projects in countries that suffer from the problem of this has combined the international community's efforts to combat poverty as a strategic goal everyone seeks to achieve, where confiscated poverty eradication list of the Millennium Development goals third, reflecting the aspirations of the nations of the world for a better life development and a development has been the international financial institutions have taken the motto "Towards a world free of poverty," a beacon to guide him and a goal aspired to working order to achieve the aim of attaining to achieve development in all parts of the year.

Keywords : poverty in Arab countries: the international financial institutions, Brameh economic reform, World Bank, International Monetary Fund.

** benkhaled267@gmail.com

المقدمة

إن ظاهرة الفقر في الوطن العربي يمكن تتبع مساراتها من خلال تتبع تاريخها فهو ليس له حدود إقليمية ينحصر فيها واتساعه راجع لندرة الموارد الطبيعية وسياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية التي تضع نمط توزيع الثروة بين أفراد المجتمع ويتركز الفقر في الوطن العربي عادة في المناطق الريفية وبذلك تتسع اللامساواة في القوة الشرائية بين الريف والحضر، وإذا رجعنا إلى التوزيع الجغرافي في الوطن العربي نرى أن الفقر هو الأكثر انتشارا في البلدان منخفضة الدخل مثل السودان، الصومال، جيبوتي، موريتانيا واليمن وينخفض في البلدان منخفضة الدخل أما البلدان العربية متوسطة الدخل فقد تبين توزيعه ويعود سبب انتشار ظاهرة الفقر في الأقطار العربية إلى جملة عوامل ومتغيرات يمكن إجمالها بالعوامل الداخلية والخارجية.

ولقد برزت جهود حكومية على مستوى الأقطار العربية للتقليل من هذه الظاهرة وقد كان وقعها وتأثيرها عليها جد محسوس ولولاها لتعقدت الأمور أشد تعقيدا إلا أن ظاهرة الفقر ليست بالشيء الهين، بل أنها خلاصة جهود التنمية والنمو الاقتصادي لأن أي تنمية هي في الواقع تهدف إلى تحقيق الرفاهية والعيش الكريم. إلا أن الجهود وكذا النتائج المحققة لا تعكس الإمكانيات الفعلية للاقتصاد العربي كما أنها تعتبر غير كافية بالنظر للتطور السكاني بتركيبته وتوسعه الجغرافي.

هذا ولقد تعرضت الكثير من اقتصاديات العالم العربي خلال سنوات الثمانينات والتسعينات إلى العديد من الصعوبات الاقتصادية والهيكالية المزمنة، مما أجبرها على اللجوء للمؤسسات المالية الدولية ممثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وهذا قصد تبني برامج التعديل الهيكلي رغبة في حل مشاكلها المختلفة من بطالة وفقر ومديونية... الخ.

ومنه يمكن طرح الاشكالية التالية: ما مدى فعالية سياسات المؤسسات المالية الدولية في التخفيف من حدة الفقر في

الدول العربية؟

أهمية الموضوع: تكمن أهمية البحث في تقديم دراسة تحليلية لموضوع مهم ويهدد سياسات التنمية في الدول العربية التي تأثرت بالسياسات التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية في سبيل الخروج بالدول النامية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة من دائرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

أهداف الموضوع: ابراز دور المؤسسات المالية الدولية في مكافحة الفقر في الدول العربية ومدى نجاعة تلك السياسات في التخفيف من الفقر .

تقسيمات الموضوع:

المحور الأول: مظاهر الفقر في الدول العربية

المحور الثاني: مستويات الفقر في الدول العربية

المحور الثالث: آليات المؤسسات المالية الدولية في التقليل من الفقر في الدول العربية

المحور الرابع: تقييم جهود المؤسسات المالية الدولية في التقليل من الفقر في الدول العربية

المحور الأول مظاهر الفقر في الدول العربية* Poverty profile: الفقر في الدول العربية ظاهرة تتفاوت في خصائصها وطبيعتها مع إمكانيات وقدرات الإنسان العربي وارتباطها بالظروف المكانية حيث تؤدي تلك المتغيرات إلى تهميش فئات وشرائح كبيرة من الشعوب العربية، والفقر يعد عقبة أساسية أمام التنمية والتطور ويشكل خطرا على الاستقرار الاجتماعي والسياسي والعمالي بل هو خطر على كل جوانب الحياة العربية حيث يؤدي إلى نشأة بيئة خصبة لنمو الانحراف الذي يستهدف أمن المجتمع والدولة معا، ومن هذا المنطلق سيتم استعراض بعض المتغيرات أو مؤشرات الفقر في الدول العربية¹:

أولاً: **حجم السكان**: بلغ عدد السكان في الدول العربية حسب إحصائيات 2011 حوالي 362 مليون نسمة، بزيادة بلغت حوالي 8 مليون نسمة عما كان عليه سنة 2010². وإن معدلات الزيادة المرتفعة متأتية من الخصوبة العالية أي زيادة عدد المواليد لكل أسرة وسببها خفض مستوى الوفيات بسبب تحسين الخدمات الصحية، حيث حصل تحسين توقع الحياة في كل الدول العربية ليصل متوسطها إلى (69,4) عاما مع بعض الاختلافات بين قطر وآخر، حيث يبلغ متوسط العمر المتوقع عند النساء 80,3 سنة وعند الرجال 66,6 سنة، في حين يظل فارق العمر كبيرا مقارنة مع الدول ذات الدخل المرتفع بفجوة عمرية يصل متوسطها إلى 19 عاما وهي واحدة من أبرز مؤشرات الفقر.

إن أحد أهم جذور مشكلة الفقر يكمن في الزيادة السكانية المتنامية بسرعة وبشكل غير متناسب مع معدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية فتؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة للمجتمع والأسرة لأن النمو السكاني يستنفذ النمو الاقتصادي وعلى مدى عقود من الزمن فقد كانت ومازالت معدلات النمو السكاني في الدول العربية من أعلى معدلات النمو في العالم ومع ذلك لم تتخذ السلطات العربية الإجراءات الكفيلة بحل هذه المعضلة مقارنة بباقي المشاكل التي ما زالت عالقة³.

ثانياً: توزيع الدخل: تفيد بعض التقارير والدراسات الدولية بارتفاع درجة الامساواة في توزيع الدخل والثروات في العديد من دول العالم نتيجة لعدة عوامل أهمها تحول الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات في النمو، حيث تراجعت الأهمية النسبية لقطاع الزراعة لصالح قطاعي الصناعة والخدمات، وانحياز التطورات التقنية الحديثة لفائدة ذوي المهارات العالية، على حساب ذوي المهارات المتدنية، وتركز مصادر النمو في المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية، وفي المقابل تعتبر الدول العربية نسبيا من الدول النامية ذات التوزيع الأقل تفاوتاً في الدخل، حيث يقدر متوسط جيني الذي يقيس حالة توزيع الدخل في هذه الدول بحوالي 39,5%، ويعتبر مقبولا لو تمت مقارنة مثلا ببعض الدول الآسيوية مثل الصين 48,2% الفلبين 45% وتايلند 40%، كما أن مؤشر جيني انخفض أو ظل مستقرا في عدد من الدول العربية التي تتوفر عنها بيانات، وهو يدل على أن نسبة اللامساواة في توزيع الدخل أو الإنفاق في الدول العربية لم تتدهور خلال العقود الثلاثة الماضية⁴.

الثالثا: البطالة: البطالة واحدة من مظاهر الفر المعبرة عن سوء توزيع الدخل والثروة في البلاد العربية التي أنفقت الكثير من الأموال والجهود والوقت لتحسين مستوى شعوبها وتشغيل اليد على العمل، لذا فهي مؤشرا على تلك النظم وعدم قدرتها على إتباع سياسات اقتصادية كفؤة للحد من تلك المشكلة التي يعاني منها المجتمع، فالعاطل عن العمل هو كل فرد قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى، وسجلت معدلات البطالة ارتفاعا ملحوظا في بعض الدول العربية نتيجة الأحداث التي شهدتها بعض الدول خلال عام 2011 جراء توقف الإنتاج وإغلاق المؤسسات وتراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية وتراجع الصادرات وعوائد وتفاقم عجز الميزانيات وانخفاض احتياطي النقد الأجنبي، ويقدر متوسط معدل البطالة في المنطقة حسب آخر بيانات متوفرة بحوالي 16% والذي يظل الأعلى بين مناطق وأقاليم العالم الأخرى، ويقدر حجم العاطلين عن العمل في الدول العربية عام 2011 بحوالي 17 مليون بالمقارنة مع 197 مليون عاطلا حول العالم ونتيجة الأحداث التي شهدتها كل من تونس ومصر وسوريا واليمن سجل معدل البطالة في هذه البلدان ارتفاعا ملحوظا في عام 2011 بالمقارنة مع عام 2010، بما يقدر بنحو 6 نقاط مئوية بالنسبة لتونس وسوريا وأربع نقاط مئوية بالنسبة لليمن ونقطتين اثنتين بالنسبة لمصر⁵.

الرابعاً: مياه الشرب والصرف الصحي: إن الأزمة في المياه والصرف الصحي هي أزمة الفقراء، وإن اثنان من كل ثلاثة أشخاص تقريبا لا يستطيعون الحصول على المياه النظيفة يوميا ولا يستطيعون الحصول على الصرف الصحي وإن المتاح من المياه في الوطن العربي يعد محدودا إذ تقل حصة الفرد من المياه في الوطن العربي عن خط الفقر المائي الذي يقدر بنحو 1000 متر مكعب سنويا، حيث تستحوذ النشطة الزراعية والصناعية على أكثر من 95% من المياه المتاحة مقابل 5% للاستخدام المنزلي، وإن أغلب الأقطار العربية لا

تمتلك السيطرة على منابع مياهها، حيث تتحكم دول الجوار غير العربية في أهم أنهار الوطن العربي وخاصة دجلة والفرات والنيل، لذلك بات السلام مقرونا بالمياه في الوطن العربي بعدما عملت إسرائيل على اغتصاب حصة الدول العربية المجاورة لفلسطين، كما أن نوعية المياه العربية المتاحة غير صالحة للاستخدام لذلك تبرز مشكلة شحة المياه وخاصة في الزراعة المروية حيث النسبة العالية من سكان الريف في الدول ذات الحجوم السكانية الكبيرة مثل مصر والسودان وسوريا، المغرب والجزائر واليمن.

لذا يعاني عدد كبير من سكان الريف العربي من عدم حصولهم على المياه الصالحة للشرب وخاصة العراق واليمن والصومال وموريتانيا والسودان وهي أحد مؤشرات الفقر في الدول العربية، كما أن شرائح كبيرة من السكان لا تمتلك خدمات الصرف الصحي الذي يعد أحد أهم مستلزمات الإنسان المنزلية إذ تؤثر معطيات الجدول الآتي على أعداد كبيرة من السكان كما في المغرب وموريتانيا والصومال والعراق واليمن وهذا المؤشر يعد مرتفعا لدى سكان الريف ولا يعني أن سكان المدن قد حصلوا على مستحقاتهم الخدمية التي يجب أن يتمتعوا بها⁶.

خامسا: الأمية: يعاني سكان الوطن العربي من ارتفاع نسبة الأمية حيث تعد الأقطار العربية الأكثر تخلفا في مكافحة الأمية في حين أن التعليم يولد خيارات المستقبل للأجيال، ورفع المستوى التعليمي، إذ لازال الأطفال لا يذهبون إلى المدارس أو لا يمكنون فيها بسبب ظروفهم المعيشية في حين يعيش العالم ثورة التكنولوجيا التي لا مكان فيها للأمي أو غير المتعلم، كما أن المدرسة تعد مكانا آمنا تقدم الحصانة للطفل وتوفر له الحماية وتقدم له الفهم والإدراك من خلال البرامج التعليمية الحديثة، فقد أشارت بيانات منظمة الإسكوا التابعة للأمم المتحدة لعام 2006 أن هدف التعليم الابتدائي في الدول العربية بعيد المنال وأن 63% فقط من مجموع السكان الراشدين في الوطن العربي يستطيعون القراءة والكتابة وهو من أدنى المعدلات القرائية في العالم.

وبشكل عام فإن مؤشرات الالتحاق بالتعليم في عموم الدول العربية ولكافة المراحل لازالت نسبتها متدنية ولن ترتبط الحالة أحيانا بالمستوى الاقتصادي أو دخل الفرد، ولم يعد التعليم في الدول العربية متخلفا بمستواه المحلي بل على المستوى الإقليمي والدولي من حيث نوعية التعليم أو ما يعرف بكم المخرجات النوعية للتعليم النظامي التي تدخل إلى سوق العمل لتساهم في تنمية البلاد العربية، فلا زال قطاع التعليم في الدول العربية يعاني من النقص الحاد في بنيته التحتية وخاصة المدارس والمختبرات والمعدات التي يحتاجها قطاع التعليم بمراحله المختلفة وخاصة القطاع الريفي الذي يتسم بالأمية والتخلف والفقر، وإن المرأة العربية الريفية بوجه خاص لازالت في بداية طريقها نحو المدرسة وسبب ذلك هي عوامل اقتصادية واجتماعية وأخرى سياسية لأن الشعوب عندما تتعلم تشكل خطرا على بعض نظم الحكم العربية التي لا تريد لشعبها أن تعي ما يدور حولها لذلك توجه اقتصادياتها نحو العسكرة التي لا تهدف من ورائها حماية أمن واقتصاد الوطن العربي بل تسعى للحفاظ على الأوضاع القائمة للدول العربية⁷.

سادسا: المشاركة الشعبية: المشاركة تعني إشراك كل الناس أو الشعوب العربية وكل فئات المجتمع في أي عملية تنموية فعلية صحيحة لأنه من شروط تحقيق التنمية مشاركة أبناء المجتمع كافة فيها لكي يشعروا بأن لهم دورا أو رأيا وحضورا وفي هذه الحالة أو تلك كي يطمئنوا بأن العملية تمثل تطلعاتهم ومصالحهم حاضرا ومستقبلا، غير أن نظم الحكم العربية الحالية تفرض نمطا شكليا للديمقراطية تحدم مصالح الفئات الحاكمة وأفراد عوائلهم ونخبهم القبليّة، وأن ما يعكس الحالة العربية هو انتشار الفقر والبطالة والحرمان والتهميش وتزداد أعداد العاطلين عن العمل ومعيشة فئات واسعة من المجتمعات العربية عند خط الفقر مما يعني ضيق مساحة الحرية في ساحة الحكم للنظم العربية.

إن غالبية الدول العربية لازالت تعاني من حالة عدم الاستقرار السياسي المتمثل في التوترات والنزاعات المسلحة ومشاكل كل تهديد الإرهاب والانقلابات العسكرية والتغيرات الدستورية والصراعات الداخلية الذي يعتبر من أسباب الفقر الداخلية، حيث نجد حالة عدم الاستقرار السياسي في العراق والصومال والسودان وفلسطين ولبنان وليبيا واليمن ومصر وسوريا والجزائر حيث تتعرض الدول العربية لتحديات وتدخلات خطيرة منها تلك المتأتية من قوى دولية كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، فضلا عن القوى الإقليمية

المتثلة في دول الحوار غير العربية وتحالفاتها مع الكيان الصهيوني، وهي كلها تؤثر بشكل مباشر على اقتصادياتها، ويستمر الحكام العرب بتجاهل الفئات المهمشة حقوقهم والفقراء والعاطلين عن العمل وغير المخدمين صحيا والغير قادرين على الحصول على فرص التعليم وعدم التفكير في مشاكلهم وقضاياهم الملحة مما يؤدي إلى زيادة الأزمات بالرغم من اختلاف الظاهرة من مجتمع إلى آخر ومن نظام سياسي إلى آخر، ولكنها تنفق في كونها حكومات غير فاعلة وسط شعوبها كونها حكومات غير مستقرة.

المحور الثاني: مستويات الفقر في الدول العربية

1. **الفقر البشري (IPH-1):** إن نسبة 27% من سكان الدول العربية يعانون من الفقر البشري. وكما أن دول المنطقة تتباين من حيث مستويات الدخل بها وكذلك مستوى التنمية البشرية فإنها تتفاوت أيضا في مستويات الفقر وخاصة الفقر البشري. توجد الأردن رأس الترتيب تليها البحرين وقد خفضت هذه البلدان من الفقر بين أفراد المجتمع إلى رقم قياسي للفقر البشري تبلغ قيمته أقل من نسبة 10%، ومعنى آخر، فإن هذه البلدان خفضت من نسبة الفقر البشري إلى النقطة التي لا يؤثر فيها إلا على أقل من نسبة 10% من السكان.

وفي أسفل القائمة هناك خمس دول تجاوز فيها الرقم القياسي للفقر البشري نسبة 30% وهي اليمن و مصر و العراق و المغرب و السودان، يمكن تقسيم الدول من حيث الفقر البشري إلى أربع مجموعات، تضم المجموعة الأولى الدول ذات الفقر البشري المنخفض (مقياس الفقر البشري بها أقل من 10%) و تضم هذه المجموعة كل من الأردن و البحرين، بالترتيب. أما المجموعة الثانية فتضم الدول ذات الفقر البشري المتوسط (من 10% إلى 20%) و أغلب الدول العربية تقع ضمن هذه المجموعة (لبنان و الكويت و قطر و الإمارات و ليبيا و السعودية و سوريا و تونس على الترتيب). و تشمل المجموعة الثالثة الدول ذات الفقر البشري المرتفع (من 20% إلى 30%) و تضم عمان و الجزائر فقط. و أخيرا تقع العراق و مصر و السودان و المغرب و اليمن ضمن المجموعة الرابعة ذات الفقر البشري المرتفع جدا (أكثر من 30%).

إن مصر بحكم كونها أكبر دولة من حيث عدد السكان تساهم بحوالي 26% من الفقراء فقرا بشريا. بينما تساهم المغرب بحوالي 13%. و من المثير للدهشة أن السعودية و على الرغم من كونها دولة مرتفعة الدخل تساهم بنحو 5% من الفقراء فقرا بشريا. يعزى الارتفاع في مقياس الفقر البشري لدول المنطقة إلى الارتفاع النسبي في معدل الأمية. فمثلا نجد أنه على الرغم من تقارب الأردن و الكويت في مؤشر الحرمان من مستوى معيشي لائق، و كذلك انخفاض احتمال الوفاة قبل بلوغ سن الأربعين في الكويت مقارنة بالأردن، إلا أن انخفاض معدل الأمية للبالغين في الأردن الذي وصل إلى حوالي 10% قد جب الفروق الأخرى و بالتالي وصل مقياس الفقر البشري في الأردن إلى 8% بينما بلغ في الكويت 12.4%.

و من جهة أخرى، نجد أن مؤشر الحرمان من مستوى معيشي لائق في مصر هو الأقل (نتيجة لانخفاض مؤشري نقص الوزن مقابل العمر و عدم الاتصال بشبكة مياه)، وكذلك كان احتمال الوفاة قبل بلوغ سن الأربعين بها متوسطا، إلا أن ارتفاع معدل الأمية بها (وصلا إلى 44.7% من السكان البالغين) قد أدى إلى ارتفاع مقياس الفقر البشري ليشمل 31% من سكانها.

2-2: فقر الدخل (الفقر النقدي):

تبتت الدول العربية التي لديها مؤشرات للفقر مفهوما للفقر يعتمد على أن الفقر هو فقر الدخل، هذا الأخير الذي يعني عدم قدرة الفرد على إشباع الحاجات الأساسية (المأكل و الملابس و المسكن... الخ) اعتمادا على مؤشرات الدخل و الإنفاق الاستهلاك فقط. فجميع الدول العربية التي تقيس الفقر - كما وردت في التقارير الوطنية - اعتمدت على استخدام نصيب الأسرة أو الفرد من الدخل أو الإنفاق كمقياس لمستوى المعيشة. و اعتمدت الدول على المسوح الوطنية للدخل و الإنفاق و الاستهلاك التي يجرى إعدادها غالبا بواسطة الجهاز الإحصائي الرسمي في البلاد. وعادة ما تجرى هذه المسوح بصفة دورية تسمح بإجراء مقارنات لمستوى المعيشة عبر الزمن. ففي مصر على سبيل المثال، أجري أول مسح لميزانية الأسرة عام 1958.⁸

لا توجد تقديرات وطنية لمؤشرات الفقر لمعظم دول المنطقة باستثناء مصر والأردن واليمن و فلسطين و الجزائر و تونس و المغرب، التحليل التالي ينصب على إحدى عشرة دولة فقط من دول المنطقة و هي الدول التي تتوفر لديها البيانات التفصيلية على مستوى الأسرة و تمثل 67% من حيث عدد سكان المنطقة. تصل نسبة من يعانون من الفقر المطلق في هذه الدول مجتمعة إلى حوالي 19% في عام 1999\2000. ومنثم فان ما يقرب من 19% من سكان هذه الدول أو حوالي 34.5 مليون لا يمكنهم الحصول على احتياجاتهم الأساسية من الطعامو المواد غير الغذائية. و تصل نسبة الفقراء في اليمن ضعف نظيرتها في مصر بينما يصل مقياس فجوة الفقر في اليمن إلى خمس أضعاف فجوة الفقري في مصر. و يشير ذلك إلى أن فقراء اليمن يعانون من انخفاض مستويات إنفاقهم بدرجة كبيرة. وتشير البيانات الخاصة بالفقر المدقع إلى أن حوالي ثلث سكان اليمن يعانون من فقر مدقع بينما تصل نسبتهم في مصر إلى 2.9%.

المحور الثالث: آليات المؤسسات المالية الدولية في التقليل من الفقر في الدول العربية

تعد برامج الإصلاح الاقتصادي من أبرز الآليات التي اعتمدها المؤسسات المالية الدولية لتقليل من الفقر في الدول العربية، والتي جاءت نتيجة أزمة المديونية الخارجية التي اجتاحت هذه البلدان، وكان الهدف من هذه البرامج هو إزالة الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وتتكون برامج الإصلاح الاقتصادي من شقين متكاملين هما: برامج التثبيت التي يتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي وبرامج التكيف الهيكلي التي هي من تصميم البنك الدولي.

أولاً: سياسة البنك وصندوق النقد الدوليين في محاربة الفقر: تبرز سياسات صندوق النقد والبنك العالمي في محاربة الفقر من

خلال:

1. سياسة البنك العالمي في محاربة الفقر: لقد بدأ اهتمام البنك العالمي بمشكلات الفقر منذ سبتمبر 1975، وذلك تحت رئاسة "روبرت منكمار" للبنك والذي أشار في خطابه السنوي في هذا التاريخ إلى بعض الحقائق الأساسية عن مشكلة الفقر، كما أشار إلى السياسة العامة التي تتجه إلى تحقيق هذه المشكلة، بحيث نستعرض خطواتها الرئيسية فيما يلي⁹:

✓ زيادة فرص الكسب في القطاع غير الحكومي وذلك عن طريق تنمية المشروعات الصغيرة من خلال القروض والمساعدات الفنية.

✓ خلق وظائف أكثر في القطاع الحديث، ويعني ذلك أساساً تشجيع الاستخدام الأقل لرأس المال والاستخدام الأكثر للعمل في العملية الإنتاجية.

✓ تقديم إمكانية عادلة للوصول إلى خدمات المنافع العامة مثل النقل والتعليم والصرف وذلك على أن الإقراض لمشروعات الإمداد بالمياه والصرف الصحي والنقل والخدمات الأخرى هو بطريقة متزايدة يستهدف الفقراء في المدن.

✓ وضع سياسة واقعية للإسكان وهذا يعني مشروعات الإسكان المتمثلة في مشروعات المواقع والخدمات ذات المستوى المنخفض بالنسبة للوحدات السكنية، كذلك تنمية وتطوير أحياء الفقراء بدلا من هدم هذه الأحياء وإعادة توطين الفقراء المطرودين من هذه المدن، والذي عادة ما يكون مكلفا بشكل أكبر من تنمية هذه الأحياء وتطويرها.

هذا ويدعم البنك العالمي عملية إيجاد مناخ جيد للاستثمار يساعد في تعزيز النمو وخفض أعداد الفقراء، وفي نفس الوقت يستثمر البنك العالمي في زيادة فرص الناس للمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم ورفاهية أسرهم، وتبين الشواهد المساواة بين الجنسين تعزز النمو الاقتصادي وتقلل أعداد الفقراء، ولهذا يعتبر تحقيق هذه المساواة جزءاً لا يتجزأ من رسالة البنك العالمي في تخفيض أعداد الفقراء.

ويمكن أن يتحسن مناخ الاستثمار عبر سياسات الاقتصاد الكلي المستقرة والبيئية العالمية المفتوحة للتجارة، وحسن نظام الإدارة العامة، والمؤسسات الخالية من الفساد والبيروقراطية المفرطة، والبنية الأساسية ذات الجودة العالية، ولقد أظهرت بحوث كثيرة قام البنك العالمي بإجرائها بالإضافة إلى الخبرة المكتسبة من العمل مع البلدان المختلفة، وجود ارتباط وطيد بين حسن نظام الإدارة العامة

وتحقيق التنمية وتخفيض أعداد الفقراء، ولهذا شهد نظام الإدارة العامة وإصلاح القطاع العام تطورا كبيرا، وتعد الدعوة لتشجيع مبادرة الحكومة الإلكترونية من بين أحدث المبادرات في هذا المجال، وهي المبادرة التي توفر إمكانية هائلة لتحسين أداء القطاع العام، حيث يؤدي تقديم الخدمات مباشرة للفقراء إلى تمكينهم اقتصاديا واجتماعيا لأنهم المتضررون الفعليون من عدم الكفاءة الإدارية والفساد، فعلى سبيل المثال هناك 7 ملايين مزارع في الهند يمكنهم الآن الحصول على نسخ مطبوعة لصكوك ملكية الأراضي (وهي الصكوك المطلوبة مرتين أو ثلاث مرات في السنة للحصول على قروض بنكية)، حيث يمكنهم الحصول على هذه الصكوك عبر شبكة الأنترنت من خلال 10 دقائق من 177 كشك إداري، يعمل من قبل الحكومة، ويسعى البنك العالمي لتوفير برامج الاستراتيجيات الخاصة بكل بلد لتحسين فاعلية مشروعاته في البلدان النامية، ويتم ذلك عن طريق إستراتيجية المساعدة القطرية، وهي عبارة عن خطة عمل أعدها البنك العالمي بالتشاور مع الحكومة وأصحاب المصلحة الحقيقية والشركاء الخارجين لتدعيم النمو القابل للاستمرار وتخفيض أعداد الفقراء.¹⁰

وتستمر إستراتيجية البنك العالمي لتخفيض أعداد الفقراء على أساس وثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء والتي أعدتها البلدان بنفسها من خلال نطاق مشاورات مع هيئات المجتمعات ومجموعات العمل والمنظمات غير الحكومية، ويقوم هدف البنك الرامي إلى تعزيز نظام التجارة العالمي على أساس الشواهد التي تبين أن ازدياد التبادل التجاري يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، ومن ثم النمو، وهو ما يعتبر بدوره أمرا رئيسيا من أجل تخفيض أعداد الفقراء.

2. سياسة صندوق النقد الدولي في محاربة الفقر: يرتبط مصطلح التكيف أو المواءمة الهيكلية بحزمة من

السياسات التي يوصي بها صندوق النقد الدولي وهيئة موظفيه، للبلدان منخفضة الدخل بصفة أساسية لغرض إجراء جملة تعديلات في الهيكل الاقتصادي يكون من شأنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، (أو ما يسمى بالتثبيت كهدف أول يعبر عن شعاع الإصلاح الاقتصادي). ويمكن تلخيص أهم متطلبات هذا التكيف الهيكلي بالنقاط التالية:¹¹

- ❖ تقشف مالي بقصد تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة ومن ثم تخفيض معدلات التضخم، وغالبا ما يرتبط برنامج التقشف بتخفيض النفقات العامة ذات الطابع الاجتماعي مثل نفقات الدعم ولاسيما في مجال الغذاء والتعليم والعلاج... الخ.
- ❖ تخفيض سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية.
- ❖ تحرير الاقتصاد من التدخل الإداري من جانب الدولة وتركه لقوى العرض والطلب.
- ❖ تشجيع القطاع الخاص المحلي من خلال مجموعة من الحوافز والتسهيلات وترك أسعار منتجاته لقوى السوق.
- ❖ تشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص من خلال (المزايا والإعفاءات والتيسيرات الضريبية والجمركية).
- ❖ فيما يخص السياسة النقدية والائتمانية، تسعى سياسة الصندوق إلى إلغاء دعم سعر الفائدة، ورفع هدف تشجيع المدخرات المحلية والحد من السيولة النقدية بوصفها أحد أهم عوامل التضخم.

❖ وفي مجال السياسة المالية يوصي الصندوق بتطوير السياسة الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي بالحد من الإعفاءات الضريبية من أجل زيادة مرونتها وعائدها مقابل إحكام الرقابة على المناطق الحرة للحد من التهرب الضريبي.

ويسهم صندوق النقد الدولي مع الشركاء الدوليين بمجهود مشترك لتشجيع إصلاح النظم التجارية في سياق إستراتيجيات الحد من الفقر والمساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة، وبناء القدرات وكجزء أساسي من جدول الأعمال المعتمد في هذا المجال، اشترك صندوق النقد الدولي ومركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية التي تتولى الرئاسة يشارك فيه المانحون والبلدان النامية، ويعمل الإطار المتكامل على تنسيق إعداد دراسات تشخيصية عن التكامل التجاري بين البلدان النامية، الذي يتم في الغالب بقيادة البنك العالمي ومساهمات من صندوق النقد الدولي وجهات أخرى.

ثانيا: معونات البنك الدولي للدول العربية في سبيل تخفيف من حدة الفقر:

يقوم البنك العالمي بتقديم قروض ومنح للدول التي تواجه مشاكل نتيجة أزمات اقتصادية اجتماعية، ونستعرض في هذا المطلب بعض المعونات التي قدمها البنك العالمي لبعض الدول العربية.

1. معونات البنك العالمي في الأراضي الفلسطينية

يعتبر البنك العالمي من أبرز المؤسسات المالية الدولية الفاعلة في الأراضي الفلسطينية والذي بدأ واضحاً في الفترة الواقعة بين سنة 1993-1994 بناء على توقيع لإعلان المبادئ في واشنطن بتاريخ 13-09-1993 والذي تلاه انعقاد مؤتمر في أكتوبر من نفس العام بمشاركة عدد من الهيئات الدولية وعلى رأسها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، حيث اعتمدت الدول المانحة البنك العالمي كأمانة عامة تكلف بالتنسيق والإشراف على تنفيذ البرامج المتعددة الأطراف للدول المانحة، وبذلك يكون البنك العالمي هو القناة الرئيسية لتقديم المعونة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وقد حددت في تلك الفترة طبيعة وأهداف البرنامج الذي يتم تمويل السلطة الفلسطينية من خلال البنك العالمي والذي عكس الأهداف المشتركة للدول المانحة والتي عملت مجتمعة تحت مظلة البنك العالمي على إنشاء مشاريع اقتصادية وبنوك تجارية وشركات التأمين والتي تم اعتمادها بناء على التقارير التي تم تقديمها من قبل البنك الدولي.

وقد لعب البنك العالمي دوراً واضحاً في المساعدة نحو حشد التمويل من المانحين خلال التمويل المشترك لمشاريع استثمارية مموله من قبل صندوق ائتمان الضفة الغربية وغزة، وقد ساعد برنامج البنك على مر السنين السلطة الفلسطينية ومانحين آخرين بمرور مالي أكبر لتمديد الاستثمارات الإستراتيجية وتطوير المشاريع الحيوية وتحديد الإصلاحات الرئيسية في هرم السلطة الفلسطينية، حيث ازدادت المساعدات التي يقدمها البنك العالمي لفلسطين بشكل ملحوظ منذ عام 1995، أما على مستوى المشاريع التنموية فقد كان هناك مشاريع هادفة إلى تطوير وتنمية البنية التحتية في المناطق الفلسطينية حيث تم توفير التمويل من صندوق الاستثمار الأوربي في مجال إعادة تأهيل شبكة المياه وتحسين خدماتها وتوفير المساعدة الفنية لتعزيز القدرة المؤسساتية لسلطة المياه الفلسطينية بالإشراف البنك الدولي، والتي تحتاج إلى الجهد والمال الوفير لكي يتم ترميمها من التدمير الذي لحق بها جراء الانتفاضة الثانية.¹²

2. معونات البنك العالمي للأردن

بلغت قيمة القروض الإجمالية التي تعاقد الأردن مع البنك (6,1854) مليون دولار من العام 1979 إلى العام 2001، وذلك من خلال 52 قرضاً، وأثناء تلك الفترة تلقى الأردن تلك القروض ومساعدات فنية من البنك توزعت على القطاعات الرئيسية التي لها أثر مباشر على تحقيق التنمية في الأردن، وفيما يلي أهم القروض التي تلقتها قطاعات التنمية الأردنية:¹³

ففي القطاع التعليمي بلغ مجموع القروض التي حصل عليها الأردن خلال الفترة 1980-2002 حوالي 320,7 مليون دولار، وتركز معظمها على تعزيز البنية الأساسية للنظام التربوي كإنشاء وتجهيز الأبنية المدرسية، تطوير الناهج، تأهيل الهيئات التعليمية والإدارية، تطوير استخدام التقنيات التربوية.

أما القروض المتعلقة بالقطاع الصحي بلغت 529,2 مليون دولار خلال الفترة 1985-2002 وهذا بهدف رفع مستوى المراكز الصحية وتحسين خدمات الأمومة والطفولة، أما قروض التصحيح والتنمية الاقتصادية (الأول والثاني والثالث)، فقد تم التعاقد من هولندا بقيمة 8 مليون دولار، وتم التعاقد على القرض الثالث في العام 1999 بقيمة 120 مليون دولار، حيث هدفت هذه السلسلة من القروض إلى دعم احتياطات المملكة من العملات الأجنبية والمساعدة في تنفيذ حزمة الإصلاحات الاقتصادية، إضافة إلى دعم توجه الدولة نحو خصخصة بعض المؤسسات الإنتاجية والخدمية.

3. معونات البنك العالمي للجمهورية المصرية

أكد "هارتويج" سفير المدير الإقليمي للبنك الدولي بمصر واليمن وجيبوتي استعداد البنك لمساندة مصر على تنفيذ برنامج الضمان الاجتماعي لحماية محدودي الدخل والفقراء الذين يتأثرون سلباً من تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي أعدته الحكومة المصرية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي حول قرض بقيمة 4,8 مليار دولار، وأشار إلى ضرورة تنفيذ مصر لبرنامج الإصلاح من أجل تحسين

معدلات النمو وإيجاد وظائف جديدة وتحسين مستوى معيشة المواطنين، مؤكدا ضرورة رفع كفاءة نظام الدعم بما يضمن ترشيده ووصول المبالغ المخصصة له إلى مستحقيها وأكد استمرار مساعدات لبنك لمصر سواء تم الاتفاق بينها وبين صندوق النقد الدولي أو لم يتم، مشيرا إلى أن البنك يستهدف مساندة الحكومة المصرية لمحاربة الفقر، وتحسين خدمات الصحة والتعليم والخدمات ووضع البرامج اللازمة لمساندة الفقراء.

وأشار أن مجلس المديرين التنفيذيين بالبنك العالمي قد اعتمد في يونيو 2012 إستراتيجية مؤقتة تحدد برنامج المساندة التي يقدمها البنك للحكومة حتى نهاية شهر ديسمبر 2013، مشيرا إلى أن هذه الإستراتيجية تقوم على ثلاث ركائز هي إدارة الاقتصاد وتوفير الوظائف واشتغال جميع الفئات مع الاهتمام بالفئات المهمشة، والشباب والمناطق الأكثر فقرا.

حيث أن هذه الإستراتيجية تتضمن برنامجا يتم تمويله من قروض لأغراض الاستثمار تقدر بحوالي 900 مليون دولار من البنك العالمي للإنشاء والتعمير في قطاع الكهرباء والنقل، بالإضافة إلى مشروع جديد تمت الموافقة عليه في 28 يونيو 2012 وهو مشروع استثمار طارئ كثيف الاستخدام للأدي العاملة بقيمة 200 مليون دولار، من المفترض أن يوجد 250 ألف فرصة عمل على مدى ثلاث سنوات، وهذا يستهدف الشباب بصورة رئيسية في المناطق الفقيرة، وسيؤدي إلى زيادة الفرص المتاحة أمام النساء.

كما أوضح أن مشاريع البنك العالمي الحالية في مصر تبلغ 23 مشروعا يبلغ مجموع ارتباطها 1,4 مليار دولار (الكهرباء 38,9%)، (النقل 21,6%)، (القطاع المالي 14,7%)، وقطاع الزراعة والري 5,4% والقطاعات الاجتماعية 8,5% وقطاع المياه والصرف الصحي 8% بالإضافة إلى أن مصر تعتبر أكبر بلد مقترض من مؤسسة التمويل الدولية.¹⁴

4. معونات البنك العالمي لليمن

قامت الحكومة اليمنية بالاتفاق مع البنك العالمي بشأن برنامج الزراعة المطرية والثروة الحيوانية، هذا البرنامج تم تمويله بقيمة تقدر ب 10 ملايين دولار لمدة 5 سنوات وهذا بهدف المساهمة في التخفيف من حدة الفقر وتحسين المصادر الطبيعية في المحافظات الريفية المستهدفة وتمكين المزارعين من تقوية وتحسين أنظمة عمليات الإنتاج وذلك لشرائح صغار المزارعين، كما تدعمت في سنة 2000 ببرنامج آخر قيمته 30 مليون دولار ومدته 7 سنوات هدفه تشجيع المجتمعات بما فيهم النساء والفقراء إعداد وتنظيم أنفسهم بما فيهم الخطط التنموية.

- دعم وإعداد الأسر الريفية لزيادة الإنتاج الحيواني التي تعترض التطوير الإنتاجي .

- توفير سبل الحصول على المياه وحماية وحفظ قاعدة الموارد الطبيعية.

- تطوير القدرات المؤسسية والمهارات المساعدة للأسر الريفية.¹⁶

هذا وكلن مجلس المديرين التنفيذيين بالبنك العالمي قد وافق مطلع الشهر الماضي على تقديم منحة قدرها 25 مليون دولار إلى اليمن دعما لجهود الحكومة اليمنية الرامية لتوفير فرص عمل للشباب والنساء العاطلين عن العمل وتحسين سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية في المجتمعات المحلية الفقيرة، وذلك في ظل ارتفاع معدلات البطالة الحالية في اليمن إلى 40% بين الشباب اليمني. وستمول هذه المنحة توسيع برنامج الأشغال كثيفة العمالة ينفذه الصندوق الاجتماعي للتنمية باليمن، ويعمل الصندوق بدعم من البنك العالمي منذ عام 2008 على توفير فرص مؤقتة للأسر الفقيرة بما في ذلك خلال الأزمات الغذائية والاقتصادية والسياسية.

بالإضافة إلى ذلك، لدى البنك العالمي برنامج آخر قيد التنفيذ تبلغ قيمته حوالي 950 مليون دولار أمريكي يتضمن مشاريع

تغطي الصحة والتعليم والبنية التحتية وشبكة الضمان الاجتماعي.

5. اتفاقيات الجزائر والبنك العالمي

من خلال التقارير الخيرة للبنك العالمي حول الجزائر يظهر التطور الكبير في العلاقات بين الجزائر والبنك العالمي:

➤ بعد 1962 كان حضور البنك العالمي قويا ومكثفا في مساعدة الدول في طور البنيان من خلال تكوين الإطارات في مختلف الميادين المهنية، منح قروض مالية ومساعدات تقنية.

هذا النوع من التدخل امتد حتى بداية 1990 التاريخ الذي دخلت فيه الجزائر في أزمة اقتصادية لا مثيل لها كانت محملة بديون خارجية هامة نتيجة التدهور الكبير في أسعار البترول اضطرت الجزائر من خلالها إلى التوقف تماما عن تسديد ديونها أمام هذا المأزق كان من الضروري تدخل كل من البنك والصندوق، أمام هذه الوضعية لم يكن هناك حلولا للشروع في مفاوضات لقروض تحقيق الديون الخارجية وتطبيق فوري لتوصيات البنك العالمي المفروضة على الجزائر في إطار ما يسمى بمخطط تسوية الوضعية، نتائج هذا المخطط الاستعجالي كانت للأسف وخيمة حيث أدى تطبيقها سنوات 1994-1995 إلى إضرار هام في القطاع العام بسبب فصل ما يقارب 400000 عامل السب الذي لم تقبله السلطة المركزية ووصل إلى درجة اتهام الحكومة في ذلك الوقت بمساعدة البنك العالمي على حساب القطاع العام، ويمكن القول أن سمعة البنك العالمي تحطمت في نظر الرأي العام الجزائري الذي أرجع كل هذا الخراب إليه.

➤ في عام 2002 قرض من البنك العالمي لتقليل الكوارث الطبيعية على فقراء المناطق الحضرية: حيث وافق البنك على قرض قيمته 89 مليون دولار أمريكي للجمهورية الجزائرية لتخفيض درجة تعرض سكان المناطق الحضرية للفيضانات والزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى، ويسعى المشروع الذي يموله هذا القرض إلى تحسن قدرة الجزائر على التصدي لأوضاع الكوارث الطبيعية وإدارتها وإدخال إجراءات وقائية تعرض فقراء المناطق الحضرية لكوارث في المستقبل.

➤ في أبريل 2003 وافق البنك العالمي على قرض بمبلغ 95 مليون دولار للحكومة الجزائرية لمكافحة الفقر في المناطق الريفية من خلال خلق فرص العمل وذلك من أجل تهيئة فرص العمل في المناطق الجبلية الريفية التي سكانها من ذوي الدخل المنخفض في شمال غرب وشمال وسط الجزائر ويسعى لرفع مستويات معيشة الفقراء في المناطق الريفية الجزائرية حيث كانت بيانات عام 1995 تبين أن نسبة 70% من الفقراء يعيشون في مناطق ريفية أي ما يعادل مجموعه 2,7 مليون شخص وأن هناك علاقة وثيقة بين الفقر والبطالة كما أن المجتمعات الريفية تتأثر بقلّة العمالة نتيجة التغيرات الموسمية في الأنشطة الزراعية، علما أن الأوضاع ازدادت سوء نتيجة الجفاف المستمر في الجزائر في السنوات العشر الأخيرة.¹⁷

ثالثا: **برامج الإصلاح الاقتصادي للصندوق في بعض الدول العربية:** أدت الظروف الصعبة التي مرت بها البلدان العربية خلال سنوات الثمانينات من مديونية خارجية ومحدودية الموارد إلى التوجه نحو برامج الإصلاح الاقتصادي.

أ- **1. برامج الإصلاح الاقتصادي في الأردن:** شملت برامج الإصلاح البنوي في الأردن السياسات المحلية لفرض الضرائب، والإعانات المالية الحكومية، والسياسات التجارية وسياسات القطاع المالي وغيرها حيث مرت برامج الإصلاح الاقتصادي بالأردن بثلاث مراحل أهمها:¹⁸

أ- **المرحلة الأولى:** بدأت الأردن منذ عام 1989، بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد والبنك الدوليين، وتم الاتفاق على ذلك لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الأردن في النصف الثاني من الثمانينات التي أدت إلى انخفاض حاد في سعر الدينار الأردني، وارتفاع معدل التضخم من (17-25%) في السنة وتفاقم العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة العامة، وضآلة الادخار والاستثمار المحليين، فضلا عن بلوغ المديونية الخارجية مستوى مرتفعا وانخفاض الاحتياطي من العملات الأجنبية، مما أدى إلى عدم قدرة الحكومة الأردنية في ذلك الوقت عن تسديد القروض الأجنبية المستحقة، كما أن تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي أدى إلى انخفاض مستوى معيشة الفرد وبرز مشكلة الفقر، فضلا عن صعوبة اللجوء إلى المنح الحكومية لدعم الموازنة العامة، أو توقع ارتفاع في تشغيل القوى العاملة الأردنية في الخارج، بما يخفف من حدة البطالة والفقر ويزيد من الأردنيين العاملين في الخارج.

لقد شهدت بداية التسعينات تطورات سياسية واقتصادية على المستوى الإقليمي والعالمي أثرت على مسيرة الأردن الاقتصادية وكان من أبرز الأحداث أزمة الخليج الثانية وما تبعها من انخفاض في مستويات الإنتاج والاستهلاك وانخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي وعودة عدد كبير من الأردنيين العاملين في منطقة الخليج مما أدى إلى توقف البرنامج عام 1990.

ب- المرحلة الثانية: بعد توقف العمل ببرنامج التصحيح الاقتصادي الأول، وبعد أن استطاعت الأردن أن تتكيف مع الأوضاع الجديدة في عام 1990، حاولت الحكومة الأردنية الاستمرار ببرنامج التصحيح الاقتصادي، وقد تم برنامج صحيحي جديد استكمالا للبرنامج الأول، والذي بدأ تطبيقه من عام 1992 وحتى عام 1998، حيث قامت الحكومة الأردنية في عام 1991، بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي على استمرارها بالإصلاح الاقتصادي وقد قام الصندوق بالموافقة على تقديم قرض تسهيلي للأردن لمدة من الزمن قدرت ب 18 شهرا، ونتج عن الاتفاق وضع الخطوط الرئيسية لبرنامج إصلاحي جديد متوسط الأجل إذ تم تقديم قرض ضمن تسهيل الاستعداد الائتماني.

ت- المرحلة الثالثة: تم الاتفاق على لإقرار صيغة للبرنامج الإصلاحي الثالث في (17 مارس 1999) وتم التركيز على أبرز الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الأردني الواجب تصحيحها عن طريق البرامج والسياسات التصحيحية ومن أبرز الاختلالات الاقتصادية الأردنية:

- هناك علاقة طردية بين الدعم والدخل فكلما زاد دخل الفرد الأردني كلما زادت الاستفادة من الدعم الحكومي باستهلاك السلع الأساسية، ومن هنا جاءت ضرورة إلغاء الدعم من السلع والخدمات والإبقاء عليها في المجال التعليمي والصحي.
- الأفراد الأجانب يحصلون على أجور ورواتب تفوق ما يحصل عليه المواطنون الأردنيون أو ما يتلقاه الفقراء من الأردنيين.
- يتم استخدام عوائد الخصخصة في تسديد ديون ونفقات جارية بدلا من الاحتفاظ في صندوق استثمار الأجيال القادمة، أو الإبقاء على هذه العوائد لتدعيم موازنة الدولة.
- أن نسبة كبيرة من المشاريع الرأسمالية تحوي نفقات كبيرة للغاية مما يجعل أي مشروع عبئا على موازنة الدولة.

2.1. آثار برامج الإصلاح الاقتصادي على الفقر في الأردن

تشير معظم الدراسات التي تمت حول آثار برامج الإصلاح الاقتصادي في الأردن إلى أن تنفيذها كان صعبا للغاية حيث أدت هذه البرامج إلى النتائج التالية¹⁹:

في مجال الفقر رافقت عملية انخفاض سعر صرف الدينار بحوالي (50%)، موجات تضخمية مرتفعة حيث بلغ معدل التضخم 25,6% وذلك عام 1989، وأدت هذه الموجات إلى ارتفاع معظم أسعار المواد الأساسية المستوردة (المواد الغذائية، المحروقات) مما أثر على المستويات المعيشية للأفراد، وارتفاع نسبة خط الفقر المطلق، وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن نسبة الأسر التي كانت تعيش تحت خط الفقر زادت من 1,5% في عام 1987 إلى 6,6% عام 1993، وواصلت ارتفاعها في العام 1996، فقد بلغت نسبتها 18,7%، زادت إلى 21,3% عام 1987، وانخفضت في عام 1996 إلى 21%، وقد قدر خط الفقر على أساس نقدي في العام 1987 لأسرة متوسط عدد أفرادها من 2 إلى 7 أشخاص ب 41 دينار أردني شهريا، أما خط الفقر المطلق فقدر لنفس العام ب 89 دينار أما في العام 1992 فقدر خط الفقر على أساس نقدي لأسرة متوسط عدد أفرادها 6 أشخاص ب 61 دينار شهريا أما خط الفقر المطلق فقدر لنفس العام ب 97 دينار أردني، وبلغت مستويات خط الفقر المطلق لأعوام (1992-1993-1994) ب 1,3% و 18% و 14,7% على التوالي.

إن هذه الأرقام تشير إلى الآثار الاجتماعية السلبية التي ترتبت عن تطبيق البرنامج في السنوات الأولى، وفي العام 1993 قدرت نسبة من هم تحت خط الفقر بـ 27% من مجموع السكان، أي حوالي 820 ألف مواطن، أما في العام 1997 فقد بلغ عدد الفقراء حوالي 911 ألف مواطن.

ورغم تنبه الحكومة في مرحلة لاحقة لآثار البرنامج السلبية على الطبقات الفقيرة، عن طريق إقامة مؤسسات حكومية، تهدف إلى تقليل حدة الفقر (صندوق المعونة الوطنية) وإقامة شبكات الأمان الاجتماعي بالتعاون مع البنك لاستهداف الفقراء والعاطلين عن العمل، بهدف تقليل حدة الفقر، إلا أن ذلك لم يساعد كثيراً في إحداث أثر إيجابي نتيجة لبيروقراطية الحكومة في إعطاء المعونات إلى غير مستحقيها.

وفي دراسة أعدها البنك العالمي بالتعاون مع فريق حكومي أردني لتقييم الفقر في الأردن، أظهرت نتائجها أن حالة الفقر في الأردن قد أحرز نجاحاً وذلك بمقارنة هذه الدراسة مع دراسة أخرى أجريت في العام 1997.

1.2. حل برامج التكيف في بيئة الاقتصاد المصري: وقعت مصر اتفاقاً مع كل من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، وذلك لتخفيف الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد المصري، وقد عرفت تلك الاتفاقيات ببرامج الإصلاح والتكيف الهيكلي، حيث تبنت الحكومة المصرية عدداً من البرامج الإصلاحية التي من أهمها:

أ- المرحلة الأولى: بدأ العمل في هذه المرحلة عام 1991 حتى عام 1993، وقد تم تنفيذ هذا البرنامج بمساعدة صندوق النقد الدولي الذي قام بتقديم قرض لمصر قدره (234,4 مليون وحدة سحب خاصة) بواقع (36,4%) من حصة مصر في الصندوق، وقد تم دعم هذا البرنامج من خلال تقديم قرض من البنك العالمي قدره 3000 مليون دولار وقد حصلت مصر على خصم جزء من الدين بشكل ثلاث دفعات بواقع (15%) من القيمة الحالية للدين المستحق والدفعة الثانية بواقع (15%) والثالثة بواقع (20%) على مصر في الشهر السابع من عام 1994.

ب- المرحلة الثانية: بدأت هذه المرحلة في عام 1993 وامتد حتى عام 1996 وخلال مدة هذا البرنامج تم تعزيز الاستقرار الاقتصادي على مستوى الاقتصاد، وقدم الصندوق والبنك الدوليين 400 مليون وحدة سحب خاصة.

ت- المرحلة الثالثة: بدأت في عام 1996 وامتد حتى عام 2004، حيث تركز الإصلاح خلال مدة تنفيذ هذا البرنامج بتخفيض معدلات البطالة والفقر ومعدلات التضخم وتحرير التجارة الخارجية، وإصلاح القطاع المالي لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتم دعم البرنامج بقرض من صندوق النقد الدولي بلغت قيمته 36,27 مليون دولار.

2.2. أثر تجربة التكيف الهيكلي في مصر: يكشف سجل تجربة التكيف الهيكلي المصرية عن أثر غير إيجابي عموماً على ظاهرة الفقر، وهو ما يؤدي إلى القول أن الآثار السلبية لما يسمى بالإصلاح الاقتصادي في الفقراء والجماعات الضعيفة ليست مجرد نتائج عارضة، وإنما هي جزء لا يتجزأ من بنية سياسات الإصلاح والتكيف الهيكلي أي جزء لا يتجزأ من حزمة السياسات الموصى بها من قبل صندوق النقد الدولي.

وللتدليل على موضع ظاهرة الفقر من محصلة التجربة المصرية للتكيف الهيكلي من خلال تقرير التنمية البشرية المصري عن عام 1995 الذي يبين أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء قد اتسعت، وانخفاض معدلات النمو وارتفاع معدل البطالة وتناقص النفقات الحكومية بالإضافة إلى إطلاق الآليات السعرية بدون نظام فعال للتعويض أثر بالسلب على الجماعات الفقيرة والضعيفة من السكان.

وتدل البيانات من نتائج المسوح التي أجراها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وكذلك الصندوق الاجتماعي للتنمية على أن نصيب أفقر 20% من السكان، وكذا نصيب 10% الأدنى قد شهد انخفاضاً في الفترة 1990-1993.²⁰

1.3. برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

تميزت السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات بتفاقم أزمة المديونية في الجزائر، مما جعلها غير قادرة على تسديد ديونها وأعبائها، مما اضطرها إلى الاتجاه لإعادة جدولة ديونها، حيث اشترط الدائون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي كشرط مسبق لأي تفاوض حيث تم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري وتحريره بالاعتماد على آليات السوق والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية²¹.

حيث اعتمدت الحكومة برنامجا موسعا للإصلاحات، الذي من خلاله ساعد على توفير تمويل من قبل الصندوق والبنك.

أ. اتفاقيات الاستعداد الائتماني

- اتفاق 30 ماي 1989 (stand by1): تعهدت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برامج التكييف والاستقرار في الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989، والاتفاقيات المبرمة مع البنك العالمي في سبتمبر من نفس السنة وعلى ضوء ذلك تدعم طرح الصندوق في إعادة تكييف الاقتصاد الجزائري فكانت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وتم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية.

- اتفاق 03 جوان 1991 (stand by2): ثاني اتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي كان في جوان 1991 وجاء ليستكمل تطبيق برامج التعديل في معظم المجالات مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس السوق وتقليص دور خزانة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات، كما اتخذت إجراءات لإصلاح نظام الأجور، وتغيير سياسة الإعانات ونظم الدعم وإلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص، فيما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة، كما توقفت الدولة عن التمويل المباشر للبناء السكني ومكنت القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية.²²

ب. برنامج التعديل الهيكلي

تمثلت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قبل 1994 في بلوغ مجموع الديون الخارجية، 25 مليار دولار وانخفاض قيمة صادرات (المحروقات)، مما أثر على احتياطات الصرف بالعملة الصعبة، حيث قدرت في نهاية 1993 بحوالي 1,5 مليار دولار، وقدر معدل التضخم سنة 1993 ب 20,5%، أما عجز الميزانية فبلغ 8,7% من إجمالي الناتج المحلي، ومن الجانب الاجتماعي سجل معدل البطالة ما يقارب 25% من القوى العاملة (1,5 مليون عاطل).²³

*برنامج الاستقرار الاقتصادي (1994-1995): يهدف برنامج النمو الاقتصادي (stan by3) الذي يمتد من أبريل 1994 إلى ماي 1995 إلى استعادة النمو الاقتصادي، والتحكم في البطالة والتضخم، وتحسين فعالية الشبكة الاجتماعية ويتضمن هذا البرنامج الشروط التالية:

- تسريع عملية تحرير الأسعار وتوسيعها للمواد القاعدية (الأدوية، المياه الصالحة للشرب) مع استمرار الدعم خلال فترة البرنامج لثلاث منتجات: الفرينة، السميد، الحليب، - تخفيض سعر صرف الدينار في أبريل 1994. - تحرير التجارة الخارجية.

*برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998): يهدف برنامج التعديل الهيكلي الذي يمتد من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998 إلى تحقيق نمو متواصل بقيمة 5% خارج المحروقات، تخفيض التضخم إلى 10,3%، تخفيض عجز الميزانية إلى 1,3 مقابل 2,8% خلال 1994-1995، التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، تخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات، ووضع إطار

تشريعي للخصوصية، وهذا في إطار تعميق إجراءات الاستقرار، بالإضافة إلى تبني إجراءات أخرى مكاملة للتأثير على العرض وبعث النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط.²⁴

ثانيا: آثار الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

لقد استكملت الجزائر مختلف مراحل تنفيذ اتفاقها مع صندوق النقد الدولي خلال سنة 1995، وتبين من خلال عملية التقييم التي قامت بها الدولة، أنه تم تسجيل جملة من النتائج الإيجابية كإخفاض نسبة التضخم إلى 6% سنة 1997 بعدما كانت 39% سنة 1995، حيث أن الإخفاض تواصل في السنوات الموالية إلى نسبة 2% سنتي 1999 و 2000 وازداد في احتياطي الصرف من 1,5 مليار دولار سنة 1993 إلى 2,1 مليار دولار سنة 1995 و 8 مليار دولار في نهاية 1997، وهو ما يعادل تسعة أشهر من الاستيراد.

-تفاقم البطالة التي تزايدت نسبتها حيث انتقلت من 12,6% سنة 1988 إلى 20,7% سنة 1991 و 24,3% في 1993، ثم 28,6% سنة 2000. وذلك على إثر تسريح العمال، وتشير الحصيلة التي وضعتها المفتشية العامة للعمل أن عدد الأجراء الذين فقدوا مناصب عملهم أو الذين هم في بطالة تقنية بسبب إعادة الهيكلة، أو حل المؤسسات خلال الفترة 1994-30 جوان 1998 ويزيد على 360 ألف عامل

- تفاقم ظاهرة الفقر: حسب تصريح وزير العمل والحماية الاجتماعية في شهر فيفري من سنة 2000 ارتفعت نسبة الفقراء في الجزائر من 8% سنة 1988 إلى 20% في منتصف التسعينات وحوالي 30% في نهاية التسعينات.²⁵

المحور الرابع: تقييم جهود المؤسسات المالية الدولية في التقليل من الفقر في الدول العربية

على الرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدها الدول العربية من خلال اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بغرض إعادة التوازن لموازين مدفوعاتها والتخفيف من معدلات البطالة وكذا الحد من ظاهرة الفقر إلا أن النتائج كانت على قدر محدود ولم تحقق الأهداف المرجوة، فقد نتج عن سياسات التثبيت الاقتصادي والتكليف الهيكلي في بعض البلدان العربية زيادة آليات التهميش الاجتماعي للفقراء وزادت معدلات البطالة كما تزايدت الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

أولا: تقييم جهود البنك العالمي في مكافحة الفقر: حقق البنك العالمي من خلال سياساته في الحد من الفقر بعض إيجابيات في بعض الدول وأخفق في العديد من القضايا.

1. إيجابيات البنك العالمي

وفقا لتقرير البنك العالمي هناك رسالة رئيسية في صميم عمل البنك العالمي في ما يزيد عن 100 بلد تتمثل في "المساعدة في تخفيض أعداد الفقراء"، ويلتزم البنك العالمي إلى جانب 189 بلدا ومنظمات دولية أخرى، بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة التي تستهدف تخفيض عدد الذين يعيشون تحت وطأة الفقر إلى النصف بحلول 2015، والأهداف الثمانية المأمول تحقيقها هي:²⁶

-تقليص نسبة الفقراء الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم ويعانون من الجوع لتصل إلى النصف ما كانت عليه في عام 1990.

- إكمال الأولاد والبنات على حد سواء لتعليمهم الابتدائي.

- القضاء على التفرقة بين الجنسين على جميع المستويات.

- خفض معدل وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات بنسبة الثلثين عن المعدل في عام 1990.

- خفض معدل وفيات الأمهات بنسبة الثلاثة أرباع عن المعدل المسجل في عام 1996.

- وإنجازات البنك العالمي تتلخص في:²⁷

- البنك العالمي يساند بقوة تخصيص أعباء ديون البلدان الأشد فقرا أو أكثرها مديونية: حيث في عام 1996 بدأ البنك العالمي بتنفيذ مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وهي أول نهج شامل بشأن تخصيص الديون التي على عاتق أشد بلدان العالم فقرا وأكثرها مديونية وفي هذا الإطار يتلقى حاليا 28 بلدا تخفيضا لأعباء ديونها بما يبلغ 56 بليون دولار أمريكي مع مرور الوقت، ومن شأن هذه المبادرة بالاقتران مع أنواع أخرى تخفيض أعباء الديون وتخفيض الديون الخارجية التي على تلك البلدان بنسبة الثلثين وبموجب هذه المبادرة تقوم هذه البلدان باستخدام الأموال الحكومية في تقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء، وهذا ما ينطبق على البلدان العربية التي عانت من أزمة المديونية منذ سنوات الثمانينات مثل الجزائر، تونس، مصر والأردن.

- البنك العالمي يساعد في إتاحة المياه النظيفة والكهرباء وخدمات النقل للفقراء: حيث هناك حوالي 1,4 بليون شخص في البلدان النامية ليسوا قادرين على الحصول على المياه النظيفة وهناك حوالي 3 بلايين شخص يعيشون دون أن تكون لهم خدمات أساسية كالصرف الصحي والكهرباء، فالبنية الأساسية ليست مجرد إنشاء المشروعات الكبيرة بل هي تعني تقديم الخدمات الأساسية التي يحتاجها الناس في حياتهم اليومية، كتحسين المساكن العشوائية وإتاحة الطرق التي تصل إلى أشد المناطق الحضرية فقرا، فالدول العربية تعاني من نقص في الحصول على المياه النظيفة والكهرباء والنقل، وبالتالي كان لها الحظ في مساعدة البنك العالمي في هذا المجال خاصة البلدان التي تعاني من الحروب والصراعات والاحتلال مثل فلسطين التي تحصلت على تمويل من صندوق الاستثمار الأوربي في مجال إعادة تأهيل المياه وتحسين خدماتها بإشراف من البنك الدولي، وكذا الأمر بالنسبة للعراق الذي شهد أوضاع مزرية في مجال نقص المياه النظيفة والكهرباء والنقل إبان الاحتلال الأمريكي حيث استفاد هو الآخر من تمويل بإشراف من البنك العالمي وكذا الأمر مع باقي الدول العربية التي تعاني من هذا المشكل مثل مصر، الأردن وغيرها.

- البنك العالمي في طليعة مناهضي الفساد: إذ يعتبر الفساد أكبر عقبة أمام عملية التنمية، فهو يزيد ثروة عدد قليل على حساب المجتمع بأكمله، وهذا ما يؤدي إلى معاناة الفقراء لأشد العواقب الناجمة عن تحويل الموارد العامة و إبعادها عن هم بأشد الحاجة إليها، فمنذ عام 1996 شرع البنك العالمي تنفيذ مئات برامج تحسين أنظمة التجارة العامة ومكافحة الفساد في حوالي 100 من البلدان النامية، وتتراوح المبادرات في هذا المجال بين الإصلاحات على الإنفاق العام، والدول العربية تحتل المراتب الأولى في الفساد خاصة الجزائر، تونس، مصر وغيرها، وبالتالي فهي ضمن الدول التي استفادت من برامج تحسين الإدارة العامة، ولقد أدى التزام البنك العالمي بمكافحة الفساد إلى المساعدة في تشجيع الاستجابة لهذه المشكلة على الصعيد الدولي، كما يواصل البنك جعل إجراءات مكافحة الفساد جزءا أساسيا من عمله على صعيد إجراء التحليلات وتنفيذ العمليات كما أن البنك ملتزم بالتأكد من أن المشروعات التي يمولها خالية من الفساد، وذلك من خلال وضع إرشادات صارمة، وقام البنك العالمي بإنشاء مركز رئيسي للمعرفة والتعليم والبيانات بشأن أنظمة الإدارة العامة ومكافحة الفساد، ويرى أن ضعف الشفافية والمساءلة في النظام الإداري انعكس سلبا ليسجل خسائر كبيرة واجهتها الاقتصاديات العربية حيث سجلت تراجعا متعاقبا في إنتاجيتها طوال العقود الثلاثة المتعاقبة.

- البنك العالمي أكبر ممول خارجي للتعليم: باعتباره عنصر أساسي لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية من حيث عمل على ضمان التحاق كافة الأطفال ولاسيما الفتيات والمحرومين بمدارس ابتدائية جيدة النوعية وقدرتهم على إتمام دراستهم فيها، وتزويد طلبة المعاهد والجامعات بالمهارات والاتجاهات والقيم الملائمة للاقتصاد المتنامي القادر على المنافسة ومن الأمثلة على ذلك في الدول العربية نذكر اتفاقية البنك العالمي الكويت حول تطوير العملية التعليمية حيث تركز هذه الاتفاقية على العديد من المواضيع التربوية التي تهدف في مجملها إلى الارتقاء بالعملية التعليمية، كما استفادت اليمن مؤخرا من برنامج قيمته 950 مليون دولار يتضمن مشاريع تغطي التعليم والصحة وغيرها، ونفس الشيء بالنسبة لمصر، موريتانيا والعراق.

2. سلبيات سياسة البنك العالمي: تعتبر السياسة المالية التي يتبعها البنك العالمي من خلال المنح والقروض الممنوحة للدول وخصوصا الدول العربية من أهم العوامل التي تركز التبعية كون هذه القروض مربوطة بقيود وشروط تفرض على الدول المدينة اتباع تعليمات البنك تجاه التعامل مع هذه القروض وإمكانية الحصول عليها، حيث تفرض الأطراف المانحة داخل البنك العالمي سياسات وبرامج تعمق من تبعية الدول المدينة لرأس المال الدولي وذلك وفق الشروط والمعايير التي تحدد مسبقا من قبل البنك وتكون المنح والقروض مرهونة بتطبيقها.

وتكمن خطورة المنح والقروض التي تحصل عليها الدول العربية من تفاقم الديون الخارجية والتي لا تقف عند الحدود الاقتصادية والاجتماعية بل إنها تتجاوز إلى تعويض حرية صانع القرار السياسي إلى مزيد من الضغوطات مما دفع بالبعض إلى الدعوة لإنشاء صندوق نقد عربي أو مؤسسة مالية عربية تكون وظيفتها الأساسية تقديم المساعدات والقروض المالية للدول العربية وبذلك لم يعد هناك حاجة للجوء إلى مؤسسات المالية العالمية لطلب المنح والمساعدات التي تزيد من تبعيتها لهذه الجهات وهيمنتها على قرارها السياسي والاقتصادي الداخلي من خلال هذه القروض ويتمثل أشكال التبعية التي يقدمها البنك العالمي فيما يلي:

أولاً: التبعية الاقتصادية: حيث أن تزايد اعتماد الدول النامية والدول العربية على التمويل الخارجي واللجوء إلى البنك العالمي للحصول على المنح والقروض لتمويل مشاريعها وموازنتها أدت إلى تفاقم حجم الديون الخارجية التي خلقت العديد من التغيرات التي قيدت هذه الدول بشروط وقيود اقتصادية معينة تخدم سياسة وأهداف البنك العالمي تعزز تبعية هذه الدول ونظامها المالي للخارج، والتي عرضت حرية صانع السياسة الاقتصادية ومنتخذ القرارات الهامة بهذه الدول للخطر الشديد، بحيث أصبح يتعين عليه مراعاة الضغوط والمصالح الخاصة بالجهة المانحة والأخذ بعين الاعتبار العمل على تحقيق مصالحها وأهدافها عند تصميم السياسة الاقتصادية لدولته، مما يؤدي إلى التحول عن الطريق الإنمائي الذي كانت تختاره الدولة بوعي واستقلالية.

كما أن اقتصاد بلدان العالم الثالث المدينة ومنها الدول العربية يتعرض لمؤامرة مالية دولية بعد أن تم توريطها في مديونية مفرطة، والذي يتمثل في احتلال المستثمرين الأجانب للأصول الإنتاجية الإستراتيجية التي بنتها الدول عبر جهودها الإنمائية خلال عقود من الزمن، فبعد وصول أزمة الديون إلى مستوى حرج وبعد التعثر في سداد خدماتها أظهر اتجاه بين صفوف الدائنين يدعو إلى مبادلة الدين الخارجي ببعض الأصول الإنتاجية في هذه الدول، أي مقايضة الديون بحقوق ملكية في المشاريع التي تملكها الدولة في هذه البلدان، والذي لقي صدى واسعاً في نفوس الدائنين لأنه يحسن من محافظتهم المالية ويجول الديون المشكوك في تحصيلها إلى أصول إنتاجية ذات عوائد مستمرة، وهنا يتحول الدائنون إلى مستثمرين، وهو ما يؤدي إلى إخضاع السياسات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المدينة إلى مزيد من الرقابة والتبعية الخارجية.

ثانياً: التبعية السياسية: ولم تقتصر القروض التي تحصل عليها الدول العربية إلى تعميق تبعيتها الاقتصادية والمالية إلى البنك العالمي بل تعداه إلى تحقيق تبعية النظام السياسي لهذه الدول إلى الدول المانحة والبنك الدولي، فالقروض ليست فقط مشروطة بشروط مالية اقتصادية بل أيضاً تكون بمواقف سياسية يجب على الدول التي ترغب بالحصول على المنح والقروض تبنيها من أجل حصولها على هذه الأموال، ويكمن ذلك في تبني وتأييد هذه الدول لسياسة الدول المانحة.

3. تقييم سياسات صندوق النقد الدولي: تكمن برامج التثبيت لصندوق النقد الدولي في الآتي:

- من جانب الميزانية العامة للدولة: تتمثل في تخفيض عجز الميزانية الحكومية وزيادة أسعار الخدمات العامة إضافة إلى إلغاء دعم المؤسسات الحكومية.

- من جانب ميزان المدفوعات من خلال إلغاء القيود النوعية على الواردات وإلغاء الرقابة على الصرف وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

- من جانب السياسة النقدية: من خلال زيادة أسعار الفائدة وتنمية أسواق المال.

- إن مشروطة ووصايا صندوق النقد الدولي في برامجها يثبت مدى لا منطقية هذه البرامج وخبثها مع الدول العربية على وجه الخصوص والتي نوجزها في الآتي:²⁸
- إن سياسة التقشف المالي التي يطالب بها الصندوق أدت إلى الإضرار بفئات واسعة من الشعب ولاسيما تلك الفقيرة والثابتة الدخل.
- كما أن سياسات التقشف تلك حرمت الكثيرين من فرصة التعلم والتطبيق.
- إن سياسة رفع الدعم من قطاعات كاملة وبيع جزء كبير منها للقطاع الخاص رهم حياة الفقير إلى الأبد بأيدي القطاع الخاص غير الكفؤة في البلدان العربية.
- كما أن سياسة التحرير من التجارة الخارجية ورفع القود أدت إلى تقسيم الشعب في الدولة المدينة إلى قسمين: الأول في رفاهية تطفي عليه صفة الاستهلاكية لانتمائه إلى مجتمعات خارجية وآخر واقع في مصيدة الجوع أي اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.
- أدت سياسة تخفيض العملة إلى تخفيض سعر درهم الفقراء وزيادة سعر دولار الأغنياء، وبالتالي فهذا البرنامج بدلا من أن يعمل على القضاء على الفقر نجده قد أسهم فعليا في القضاء على الفقراء.
- وبالتالي فإن توجه البلدان العربية المدينة إلى سد العجز في موازينها الاقتصادية يوقعها في فخ رفع الدعم لتقليل الخدمات الاجتماعية وغيرها.

4. قصور جهود المؤسسات المالية الدولية في مكافحة الفقر: إن قضية الفقر ومساعدة الدول الأقل نموا إحدى القضايا البارزة التي تحتل مكانا متقدما في جدول أعمال عدد كبير من المؤتمرات الدولية المعنية بقضايا التنمية والتجارة في إطار التحرير الاقتصادي وذلك من كونه أحد المهتدات الحقيقية للاستقرار الاقتصادي والأمني، وتبرز تلك المشكلة بوضوح إذا ما علمنا أن أعضاء نادي الفقر الدولي في تزايد مستمر، فالأول الأقل نموا عام 1999 تصل اليوم إلى أكثر من 86 دولة، وخلال أكثر من ثلاثين عاما من الحلول الدولية التي طرحها هذا النادي من عمره لم تخرج عبر دولة تبسونان في إفريقيا حيث صعدت إلى قمة الدول النامية.

هذا وعلى الرغم من سعي الدول المتقدمة لمكافحة قضية الفقر من خلال المساعدات التي تقدمها لدول العالم النامي وما ترتب عن تلك المساعدات من أثر فاعل في مجابهة الآثار السيئة للفقر المدقع غير أنها يشوبها العديد من أوجه القصور فالمساعدات الإنمائية المقدمة للدول العربية غالبا ما تكون مشروطة بتطبيق برامج الإصلاح الهيكلي تلك البرامج والتي أشرنا إلى فشلها الذريع في تحقيق أي تنمية اقتصادية، وعجزت عن رفع النمو الاقتصادي في البلدان التي لجأت إليها، بل واصلت الفقر في هذه البلدان التي قامت بتطبيقها، وكبلت الدول الملتقية لتلك القروض بالديون المتراكمة والأمر غير قاصر على برامج الإصلاح الهيكلي فقط، غير أنه في التقرير الصادر عن الأمم المتحدة للتنمية يوم 05-04-2000 بعنوان تقرير عن الفقر أكد على أن المساعدات الخارجية التي تقدمها الدول المانحة تضخمت تلك الدول في المشروعات التي تفضلها هي دون أن تكون موضوعة في إستراتيجية الحكومات الملتقية للمعونة والتي تهدف في الأساس لمكافحة الفقر فير أن المشروعات التي تقرها الدول المانحة تخدم أهدافها الملتقية وهذا هو حال الدول العربية التي لم تستفد من المعونات بالشكل الجيد ولم تخفف من مظاهر الفقر بل رفعت من معدلاته.²⁹

خاتمة

في ظل غياب برامج حكومية فعالة لمحاربة الفقر في الدول العربية أصبحت هذه الظاهرة تتفاقم وتتسع أكثر فأكثر منذ حلول القرن الواحد والعشرين وهذا راجع لعدة عوامل اقتصادية واجتماعية ثقافية وسياسية وقد تلعب أسعار النفط الدور البارز في مجال الإنفاق الحكومي للدول العربية وعلى إثر التقلبات والتراجع الذي عرفته أسعار النفط في سنوات الثمانينات والتسعينات انعكس على النمو في الدول العربية مما أفقدها القدرة على معالجة هذه الظاهرة وجعل الظواهر التي صحبتها مثل المديونية، انخفاض الدخل الأمية، الفساد وعلى

إثر تفاقم الأزمات العربية اضطرت للجوء إلى المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) لإجراء إصلاحات هيكلية من خلال برامج التصحيح والتعديل الهيكلي والتي نتاجها سلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي العربي نظرا لحزمة الشروط والسياسات التي فرضتها هذه المؤسسات الدولية على الدول العربية والتي كانت من أهم أسباب ارتفاع معدلات الفقر أكثر مما كانت عليه خاصة السياسة النقدية من خلال التأثير في سعر الفائدة مما خفض حوافز الاستثمار ومنها ارتفاع معدلات البطالة والتضخم والسياسة المالية من خلال الضرائب المباشرة وغير مباشرة وبالتالي هذه السياسات هي التي ساعدت على تنامي ظاهرة الفقر أكثر مما كانت عليه إن تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والتكليف الهيكلي كان له آثار سلبية على الفقراء في الدول العربية ، فمن خلال معيار تكلفة المعيشة فقد زادت تكلفة المعيشة بسبب السياسة التي تم اتباعها مثل إلغاء الدعم وتخفيض قيمة العملة ، الزيادة في أسعار الطاقة والنقل والسلع التي كان ينتجها القطاع العام والإنخفاض في الدخل الحقيقية الناتجة عن زيادات الأسعار حيث أدت السياسة المالية والنقدية المتشددة التي نتجت عن اتباع العمل ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتكليف الهيكلي إلى التأثير سلبا على توفير فرص العمل، كما أن أثر هذه السياسة على الفقراء يتجلى من خلال الخدمات الاجتماعية التي توفرها الحكومة عند مستوى منخفض للأسعار، وبالرغم من الزيادة في الاستثمار الحقيقي في التعليم والصحة فقد ظلت خدماتها ضئيلة وبالتالي فسياسات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي كان لها الأثر السلبي عللا فقراء الدول العربية، وإن جهود هذه المؤسسات في مكافحة الفقر تتسم بالقصور والعجز عن تحقيق جل أهدافها.

قائمة بالمراجع

- إن مؤشرات الفقر هي معايير أو دلالات لقياس حالة الفقر.
- 1. حميد ياسر الياسري، مؤشرات الفقر في الوطن العربي -دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، الجامعة القادسية، المجلد 11، العدد الرابع، 2008، ص 262.
- 2. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 36.
- 3. حميد ياسر الياسري، مرجع سابق، ص 263.
- 4. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، 2012، ص 46.
- 5. حميد ياسر الياسري، مرجع سابق، ص 267.
- 6. أحمد ياسر الياسري، مرجع سابق، ص ص 270-271.
- 7. صفوت عبد السلام عوض الله، البنك الدولي - مشكلات التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص 251.
- 8. El-Laithy, Heba and Osman M. Osman , "Profile and trend of poverty and economic growth in Egypt," Egypt Human Development Report Research Paper Series, UNDP/Institute of National Planning, Cairo,1997.
- 9. علي بطاهر، التحرير الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة حسينية بن بو علي، الشلف، 2004، ص ص 83-82.
- 10. كريم محمد حمزة، أمال شلاش، الفقر والغنى في الوطن العربي، الندوة العلمية لقسم الدراسة الاجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، 2003، ص ص 296-297.
- 11. فارس ظاهر، السياسات الاقتصادية للبنك الدولي وأثرها على تحقيق التنمية، الموقع: www.blog.amin/faresdacher
- 12. بشار محمود قبلان، أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية، دار عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص 103-104.
- 13. نجلاء ذكري، عادل شفيق، مساعدات لمصر فور الاتفاق مع الصندوق.
- 14. طلال دهراب الكعبي، البنك الدولي، تأثيره النموي والعلاقة مع الكويت، مجلة البحوث والدراسات، مجلس الأمة الكويت، 2010، ص 05.
- 15. طارق بن موسى الزدجالي، دراسة اتجاهات ومؤشرات الفقر في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السودان، 2010، ص 52.

16. بوترة بلال، نوار بلال، دور المؤسسات المالية الدولية في احتواء الأزمة المالية العالمية، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسات، جامعة 08 ماي 45، قلمة، 2012، ص 59.
17. فاتن سعيد حميد، برامج التكيف وانعكاساتها على بعض مؤشرات التنمية في البلدان النامية -الأردن ومصر- حالة دراسية، مذكرة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة واسط، 2006، ص ص 2-3.
18. بشار محمود قبلان، أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية، دار عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص 92-93.
19. جمال طه علي، عبد الأمير الحبالي، آثار التكيف الهيكلي على الديمقراطية في دول العالم الثالث، مجلة دبال، العدد الثالث والأربعون، 2010، ص 422.
20. مدني شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية، دار الجامد، عمان، 2009، ط 1، ص 130.
21. صالح صالح، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد الأول، 1999، ص 123.
22. علي بطاهر، التحرير الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 182.
23. نعيمة برودي، الاقتصاد الجزائري بين سندات الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي والتعديل الهيكلي، المنتدى الدولي الأول، أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة محمد بوفرة، بو مرداس، 04-05 ديسمبر 2006، ص ص 8-9.
24. بلقاسم زباري، هواري بلحسن، أثر المدخل المؤسساتي (الحكم الراشد) على حوكمة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، المنتدى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة محمد بوفرة، بو مرداس، 04-05 ديسمبر 2006، ص 5.
25. أسامة بن صادق طيب، عبد الله بن باحسينباقي، مكافحة الفقر، سلسلة يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، الإصدار الثالث عشر، 2006، ص 82.
26. بوترة بلال ، نوار بلال، مرجع سبق ذكره، ص 47.
27. كريم محمد حمزة، أمال شلاش، مرجع سبق ذكره، ص 309.
28. مصطفى أحمد حامد رضوان، الفقر في ظل العولمة، دراسة تطبيقية على الدول المتقدمة والنامية ودول العالم الثالث، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط 1، 2011، ص 144.